

و اما ما قيل ان الله سبحانه وتعالى خلق كل شئ من العدم و هو لا يستغنى عن العدم في قوله  
 على الله من كل شئ و احد عالم الترتيبية العالم الاول لو كان العالم اسما لكل شخص من  
 الموجودات لم يخص الله ان يكون كل فرد من العالم ولم يكن جعله عالما لثبوت العالم  
 فليس ثبوتها في الوجود بل على كون الشيء و الجنس و النوع عالما ولا على عدم كون شئ من  
 ال افراد عالما بل على عدم كون كل فرد عالما و هو لا يستغنى عن ما ذكره كما لا يخفى قوله  
فانها لا يمكن ان يكون لها عقول المعقول على العقل فمما اشار الى ان علم الاجتهاد الى  
 العقل هو الامكان و هو منسب الحكماء و بعض المتكلمين و اختاره المصنف في الطواع  
 ايضا لا يرد على من قال من المتكلمين ان علم الاجتهاد هو الحدوث و مجموع الامكان  
 و الحدوث و لا يمكن بشرط الحدوث ان العدم و شرط ما و شرطها بما ان يكون  
 مقدا على المعقول و الحدوث و شرطه من الاجتهاد لكن يمكن الجواب بان المراد من كون  
 الشئ بحيث اذا وجد يكون حادثا و لا يثبت في عدم تناقضه عن الاجتهاد و اجاب عنه  
 انقضاء في في منقح المقاصد بان المراد بكون الحدوث علم الاجتهاد او شرطها و شرطها  
 ان العقل لا يلاحظ الحدوث و يتكلم بالاجتهاد و لا يثبت ان الحدوث متقدم في الملاحظة  
 على الاجتهاد و قد ينظر لان الكلام في تنويع الاجتهاد لا في الحكم بالاجتهاد و ايضا فهم  
 في صدق بيان الحكم نفس الامكان لا الحكم من ملاحظة الامكان و قد صرحوا به و لو رزق  
 في مباحث الامور العائمة قوله و عقب العقل انهم اذا كانوا في شرط بلع بالياء  
 و العون في الاسم العالمة و العلية و لم يوجد شيئا منها في العالم على ما ذكرته فاجاب بلع  
 عقب العقل انهم في شرط الاول و هو وان كان اسما في صفة لكنه يشبه الصفة  
 من حيث الالتماس على الصفة و هو العمل في كل شئ الى الشرط الثاني لا في الشرط في شرطها  
 الصفة و الالتماس في قوله كسرا و صا فهم كمن المذكورة شرط ايضا فالاولى ان يقال  
 و عقب العقل المذكورين منهم ان ان يقال ان الله تعالى العقل لا يوجب المذكور نظر انه

قال في كتابه في علم العقول و قد وجد في بعض النسخ  
 ان الله تعالى لا يوجب العقل و قد وجد في بعض النسخ  
 ان الله تعالى لا يوجب العقل و قد وجد في بعض النسخ

ان ذكر نكتة محمد بالياء و العون من قال ان الله لم يذكر نكتة لان القرآن يكتفي في صفة عند  
 فهو من انشوا و سبين و ارضين فذهب على ان الله ارا وكفاية القرآن في صفة عند العائنين  
 فهو ظاهر المنع وان ارا وكفاية في صفة عند غيره فهو كذا لا يجدي ليعرف ان الله  
 ان الكلام في مثل هذا المقام مع الطاعنين و لو سلم فالاولى بيان و صفة في القرآن  
 ان الله يوجب نكتة القرآن العربية للقران فيضعف الاعتقاد عليها و ايضا لو صح ما ذكره  
 ان لا يتعرض لنكتة في وضع في القرآن لكن العارزم بطنا على فيه قوله و قيل اسم وضع  
 لذوي العدم من الملائكة و المقلين انه من الله لا يوجب ان يصفه بمعنى العالم وليس كذلك  
 ولان ان لم يرد غيرهم بغيرت الملائكة وان اريد فان يلزم الجمع بين الحقيقة و المجاز  
 او ان كتاب المجاز و لان فيه فوائد الاشارة الى دلالة الالتماس على وجود الصانع  
 بل الحكم الاشارة ليعتقد رب العالمين بخلاف ما ذكره قوله و قيل معنى بالانسان  
 مرصد لان فيه فوائد الملائكة و الاشارة المذكورة و ان كتاب المجاز لا يلائم  
 ان اسما في حيث قال من حيث ان يشتمل على نظائر ما في العالم الكبير قوله و قرئ  
 رب العالمين بالصب على المدح اه و يجوز ان يكون على الجمل على الموصوف او على  
 ان يكون مصدر للعقل و من ينسب معاذة بعد تقديره رب العالمين ربا و على  
 ان يكون فعلا ما ضميا و المجرى حال في قبوله و صفة له سا على ما قيل من المجرى اذا كانت  
 مختصة بشئ يجوز ان يوصف بهما ذلك الشئ مع صرفه قوله و فيه دليل على ان الملائكة  
 كما هي متصرفون الى الحديث اه لان قوله العالمين يدل على انها تدل على وجود الصانع  
 و لا تدل على العلم على الله و الاجتهاد اما لان المكان او الحدوث و هما حاصلان حال  
 البقاء في صفة الى المتيقن ان الله تعالى في الحديث حال الحدوث في الوجود و كذا  
 الاشارة حال البقاء الى المتيقن في الوجود فيستفاد من الاشارة من قوله العالمين  
 و يمكن ان يستفاد الثاني من قوله رب لا يتبين الشئ الى كماله في استمداد وجوده

Copyrighted material